Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

# دور أجهزة دعم ومساندة المبادرات المقاولاتية في استحداث مناصب الشغل

## -محاولة بناء نموذج قياسي للفترة 2005-2016-

# The role of the supporting programs and the support of entrepreneurial initiative in the development of the positions of the Job

## An attempt to build a standard form for the period 2005-2016

موسى رحماني Moussa Rahmani / زكريا جرفي Zakaria Djorfi

جامعة محمد خيضر بسكرة University of Mohammed Khider Biskra

drmoussar@yahoo.fr

zakodjorfi@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2018-07-17 تاريخ القبول : 2018-09-03

**ملخص:**

أظهرت نتائج التحقيقات والدراسات حول سوق العمل الجزائري عن وجود خلل كبير بين العرض والطلب، الامر الذي أدى الى الاهتمام بعملية دعم تشغيل الشباب ودعم الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم الادماج المهني لكافة فئات المجتمع القادرة على العمل من أجل تخفيف الضغط على سوق العمل، وهي من أجل تحقيق هذا تبنت مجموعة من الأليات والتدابير الفعالة المنشأة لمناصب الشغل، وسنحاول من خلال دراستنا بناء نموذج قياسي يفسر لنا مدى حساسية مناصب الشغل لاستثمارات برامج دعم وترقية تشغيل الشباب.

**كلمات مفتاحية:**

سوق العمل-برامج ترقية وتشغيل الشباب-نموذج قياسي

**تصنيف JEL : J40 ؛ J23: C51**

**Abstract :**

**The results of the investigations and studies on the labor market and the presence of the Algerian has shown a great imbalance between supply and demand, which led to supporting youth employment and support investment in small and medium-sized enterprises and support the occupational integration of all groups in society that are able to work to ease the pressure on the labor market, and in order to achieve this,algeria has adopted a series of effective measures and mechanisms established for the job, and we will try through our studies to Build a prototype to explain how sensitive jobs for the investments of the support programs and the promotion of youth employment.**

**Keywords:**

**The labor market-upgrading programs youth-standard form**

**Jel Classification Codes: J40 ؛ J23 ؛C51**

**مقدمة:**

شهد سوق العمل في الجزائر خلال العقد الأخير من القرن العشرين اضطرابا شديدا واختلالا حادا تمثل في الفجوة الواسعة بين العرض والطلب على العمل، وكانت أزمة البطالة من أهم مظاهر هذا الاختلال. إذ عرف سوق العمل في الجزائر تحولا كبيرا في أعقاب الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها البلاد وما انجر عنها من تطبيق لبرنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث كان لهذه الإصلاحات بالغ الأثر على سوق العمل من حيث تسريح العمال وإحالة البعض على التقاعد المسبق وتراجع عرض مناصب الشغل الدائمة مقابل زيادة عرض عقود العمل المحددة المدة.

في ظل هذه التحولات التي شهدها الاقتصاد الجزائري وكذا سوق العمل، تدخلت الحكومة الجزائرية في هذا السوق من خلال رسم وتنفيذ سياسة عامة للتشغيل في إطار السياسة التنموية للاقتصاد تهدف إلى ترقية التشغيل والحد من البطالة، وهذا من خلال أجهزة دعم التشغيل وأجهزة دعم الاستثمار سواء كانت مسيرة من قبل وزارة العمل أو وزارة التضامن أو من طرف رئاسة الحكومة مباشرة، ومنه يمكن طرح الاشكالية التالية:

**ما مدى مساهمة أجهزة دعم التشغيل في استحداث مناصب شغل جديدة في الجزائر؟**

- **فرضية الدراسة:** للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضية التالية:

**"تساهم أجهزة دعم التشغيل في استحداث مناصب شغل جديدة"**

- **أهمية الدراسة:**

تكتسي الدراسة أهميتها من مدى سعي الدولة الجزائرية في اتباع سياسات اقتصادية تسمح بمعالجة اختلالات سوق العمل، وبسبب الوفرة المالية اتبعت سياسة عامة للتشغيل من خلال فتح المجال للشباب وفي ظل الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر مع بداية الالفية الثالثة للاستفادة من برامج التشغيل المختلفة كل حسب تطلعاته المستقبلية.

- **أهداف الدراسة:** تتمثل أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

- محاولة تقييم الآثار الناتجة على تنفيذ برامج التشغيل من خلال وكالات الدعم على التشغيل؛
- معرفة عدد مناصب الشغل التي يمكن إنشائها مستقبلا خلال الفترة القادمة من خلال الدراسة القياسية والتنبؤية.

- **منهجية الدراسة:**

من أجل الإجابة على اشكالية البحث فقد اعتمدنا على المنهج الكمي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف قياس مدى مساهمة وكالات الدعم في استحداث مناصب الشغل بالجزائر خلال الفترة 2005-2016.

## 1- سوق العمل في الجزائر

تقتضي دراسة تطور سوق العمل في الجزائر، دراسة تطور كل من جانب العرض والطلب، حيث سنركز على جانب الطلب والذي يعبر عن مناصب الشغل المستحدثة والموجودة فعلا.

### 1-1 مفاهيم عامة سوق العمل في الجزائر

إن مجموع السكان يتكون من القوة العاملة والسكان خارج القوة العاملة، وبعبارة أخرى يشمل السكان النشطين وغير النشطين، كما أن القوة العاملة هي الأخرى تشمل قوة عاملة مشتغلة وأخرى عاطلة.

**أ- القوة العاملة**

ويطلق عليهم أيضا السكان الناشطون، إذ يعرفهم المكتب الدولي للعمل بأنهم أولئك الأشخاص الذين يساهمون في خلق منتج أو تقديم خدمات

اقتصادية موجهة إلى السوق، بالإضافة إلى أولئك الذين لا يعملون ولكنهم مستعدون للعمل وقادرون عليه، وهو نفس المفهوم الذي أورده الديوان الوطني للإحصاء؛ السكان النشطون هم الأفراد الذين يشتغلون مناصب عمل خلال فترة الاستقصاء وكذلك الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم يبحثون عن عمل.

**ب- السكان غير الناشطون:** هم باقي القوى البشرية بعد استبعاد السكان ذوي النشاط الاقتصادي ومن أمثلتهم الطلبة وربات البيوت.[1]

**ج- الأفراد المشتغلون**

إن المشتغل الذي يملك منصب شغل أو ذلك الشخص (مهما كان سنه) الذي يمارس عملا أو يقوم بأي نشاط له عائد نقدي وخلال فترة زمنية معينة وهي فترة الاستقصاء، فالمشتغلون هم أولئك الذين:[2]

- يمارسون عملا خلال فترة زمنية معينة؛
- غائبون عن عملهم خلال فترة الاستقصاء؛
- يتابعون دراستهم مع القيام بنشاط ذو عائد مادي؛
- هم في عطلة مرضية لمدة قصيرة الاجل (اقل من ثلاث أشهر)؛
- الشباب الذين يقومون بأداء واجب الخدمة الوطنية؛
- الدائمون في سلك جيش التحرير الوطني.

**د- القوى العاطلة عن العمل**

حسب الديوان الوطني للإحصاء، فالعاطل عن العمل هو كل شخص يكون في سن يسمح له بالعمل (15-64 سنة)، ويبحث عن عمل مأجور.

والعاطلون عن العمل (STR) ينقسمون إلى قسمين؛ قسم سبق لهم العمل وتعطلوا عنه لسبب ما (STR1)، وقسم آخر يدخلون سوق العمل لأول مرة (STR2)، أي:[3]

STR=STR1+STR2

إذا معدل البطالة (U): $U = \frac{STR}{PA} \times 100$

حيث يتكون السكان الناشطون PA من القوة العاملة PO، ومن العاملين في بيوتهم TD والذين يبحثون عن عمل STR: PA=PO+TD+STR

**1-2 تطور مكونات سوق العمل في الجزائر**

عرفت الفترة 2000-2016 ارتفاع معدلات التشغيل وهذا بعد قيام الجزائر باتخاذ عدة إجراءات تحفيزية لتوسيع التشغيل من خلال البرامج التنموية التي انتهجتها.

من خلال **الجدول** رقم **01** نلاحظ أن متوسط العاملين تجاوز 10 مليون نسمة بعدما كان لا يتجاوز 6 مليون نسمة خلال سنوات التسعينات أي بزيادة تقارب 100%، حيث ارتفع عدد العمال من 5.7 مليون نسمة سنة 2000 الى 10.8 مليون نسمة سنة 2016 أي بنسبة زيادة 89.39%، ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد مناصب الشغل المستحدثة ضمن برامج التنمية التي سطرت منذ بداية سنة 2001، أما معدلات التشغيل فنلاحظ أنها في تطور مستمر فبعدما كانت لا تتجاوز 65% سنة 2000 أصبحت مستقرة في حدود 90% منذ سنتي 2006-2007، وهذا راجع للدعم المقدم لشتى القطاعات الاقتصادية، كما نشير أن جزء كبير من هذه العمالة هم بصفة مؤقتة ضمن برامج الادماج وغيرها.

**1-3 اختلالات سوق العمل في الجزائر**

من أبرز خصائص سوق العمل في الجزائر انتشار ظاهرة البطالة فيه، وذلك نتيجة لاختلال التوازن بين مناصب الشغل المعروضة ونمو الفئة النشطة بالإضافة لتراكمات المشاكل المرتبطة بضعف أداء المؤسسات وعدم مواكبة السياسة التعليمية والتكوينية لمتطلبات سوق العمل المتجددة،

ومن بين الاختلالات التي يعيشها سوق العمل في الجزائر:[4]

- عدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل؛
- ضعف التنسيق بين القطاعات العارضة والطالبة للعمل؛
- في غالب الاحيان العمالة الجديدة لا تستطيع التأقلم مع الأعمال؛
- طبيعة مناصب الشغل المستحدثة؛ حيث أن الاحصائيات تشير الى أن ما يقرب 50% من مناصب الشغل لسنة 2016 هي مناصب مؤقتة؛
- انتشار البطالة في الوسط الحضري أكثر من الريف، وهو ما يؤدي الى التوترات والنزاعات الاجتماعية داخل المدن؛
- ارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب، والتي تتجاوز في العادة 80% من إجمالي البطالة؛
- 45% من مجموع البطالين يتواجدون في حالة بطالة لأكثر من سنتين.

ولمحاربة البطالة وضعت الجزائر مجموعة من الأهداف والمخططات، نبرز أهمها فيما يلي:[5]

- تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل، من خلال عصرنة وسائل المتابعة والمراقبة والتقييم والأخذ بعين الاعتبار لطلبات الشغل الإضافية؛
- القيام بالمقاربات الاقتصادية من أجل مكافحة البطالة؛
- السعي إلى تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل بتغيير المناهج التعليمية وتعزيز الوسائل البيداغوجية؛
- تدعيم المشاريع الاستثمارية المولدة لمناصب الشغل، ما يسمح بتنمية ثقافة المقاولة؛
- ترقية التشغيل من خلال أجهزة دعم التشغيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**2- أجهزة دعم ومساندة المبادرات المقاولاتية**

ان عملية استحداث النشاطات وتنمية روح المبادرات المقاولاتية عند الشباب وتوفير مناصب الشغل، أفرزت جملة من البرامج والهياكل الرامية الى دعم ترقية التشغيل الذاتي لدى الشباب.

**2-1 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI**

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار[6] المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 16 جويلية 2006، تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وجاءت خلفا لوكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI التي أنشأت سنة 1993، وتعد الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتخضع هذه الأخيرة لشروط خاصة ينبغي اعتبارها والمتمثلة في:[7]

- وجود قانون للاستثمارات يخدم مصالح المستثمرين الأجانب بصفة خاصة؛
- سعر صرف تشجيعي؛
- يد عاملة غير مكلفة؛
- نظام جبائي تحفيزي.

**2-2 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC**

أسس هذا الصندوق بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 [8]، والذي يعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية.

وفي إطار سياسة ترقية التشغيل، قررت الحكومة إنشاء جهاز يتكفل بالبطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين **35** إلى **50** سنة، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 06 جويلية 2004 الذي يعدل ويتمم المرسوم 94-188، ليعدل

بالمرسوم الرئاسي رقم 10-156 في مادته الثامنة ليغير المجال العمري للمستفيدين من هذا الجهاز ليصبح 30 الى 50 سنة.[9]

يوفر الصندوق صيغة تمويلية ثلاثية الأطراف (صاحب المشروع، CNAC، البنك)، حيث تقدر نسبة المساهمة الشخصية 1% إذا لم يتجاوز الاستثمار 5 مليون دج، و2% إذا كان 5-10 مليون دج، في حين تساهم الوكالة بنسبة 30% والنسبة المتبقية يغطيها البنك في شكل قرض.[10]

**2-3 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ**

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتضمن انشائها وقانونها الأساسي[11]، المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 المؤرخ في 13 جويلية 1998 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، إذ تتمتع الوكالة بتنظيم يعتمد على هياكل محلية (فروع ولائية وملحقاتها)، للتقرب أكثر من أصحاب المشاريع ويكون سنهم 19-35 سنة واستثنائيا 40 سنة والاستجابة لتطلعاتهم وكذا تكييف إنشاء المؤسسات مع مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وتوفر الوكالة صيغتين للتمويل تتمثل في:[12]

- **<u>التمويل الثلاثي:</u>** ويكون هذا النوع من التمويل بمساهمة ثلاثة فاعلين للاستثمار في المشروع:
  - **البنك:** بقرض نسبته 70% (القرض البنكي مخفض بـ 100%)
  - **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** بقرض بدون فائدة بنسبة 28% أو 29%
  - **الشاب المستثمر:** بمساهمة شخصية بنسبة تتراوح من1%إلى 2 %
- **<u>التمويل الثنائي:</u>** ويكون هذا النوع من التمويل (ذو قسمين) بمساهمة فاعلين اثنين:
  - **الشاب المستثمر:** بمساهمة شخصية تتراوح من 71%إلى 72%من المبلغ الإجمالي للاستثمار
  - **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** بقرض بدون فائدة بنسبة 28%أو 29%

**2-4 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 كهيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة[13]، وموجه للمواطنين 18-60 سنة ويمكنهم الاستفادة من قرض بدون فوائد لا يتعدى 100 ألف دج لشراء المواد الأولية، أو قرض لخلق النشاط بقيمة 1 مليون دج بدون فائدة، بالإضافة الى مرافقة مجانية.

برنامج القروض المصغرة هو جزء من التنمية الاجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق وفرص عمل مجدية، وتنفيذ السياسة الاجتماعية الجديدة التي هدفها الأساسي تخفيض التكاليف الاجتماعية لعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق.[14]

**2-5 صندوق الزكاة**

تم إنشاؤه رسميا سنة 2003 حيث كان ينشط عن طريق اللجان المركزية والولائية والقاعدية ثم بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-427، خاصة المادة الثالثة (3) منه التي تنص على انشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جمع موارد الزكاة وتوزيعها وتحديد صرفها.[15]

يعد هذا الصندوق آلية من الآليات التي سعت من خلاله الدولة الجزائرية الى مواجهة مشكلة البطالة وخلق مناصب شغل بواسطة إعطاءه بعد تمويلي استثماري للمشاريع الاقتصادية، أي أن الزكاة لا يقتصر

كونها فريضة دينية بل يمكن أن يمتد أثرها الى تحريك التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق هو أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر للقادرين على العمل من الجنسين ويسدد في آجال لا تتعدى أربع سنوات ويعرف هذا القرض بالقرض الحسن، فنجد أنه في سنة 2017 تم جمع 140 مليار سنتيم، كما أنه خلال الفترة 2004-2011 تم تدعيم ما يقارب 8000 مشروع صغير.[16]

**6-2 دور أجهزة الدعم في استحداث مناصب الشغل**

تولي الجزائر أهمية بالغة لبرامج دعم المبادرات المقاولاتية، من أجل الحد من البطالة واستحداث مناصب شغل جديدة تتماشى ومؤهلات العمالة المطلوبة، وفيما يلي جدول يوضح مساهمة هذه البرامج في استحداث مناصب شغل جديدة.

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن هناك زيادات متتالية في عدد المناصب المستحدثة من قبل أجهزة الدعم، خاصة منذ سنة 2011 التي شهدت مجموعة من الإصلاحات التي تدعو لتحقيق المزيد من الشفافية والسرعة في دراسة الملفات وصدور بعض التعليمات الوزارية التي تدعو الى تخفيض الفوائد على بعض الأنشطة والغائها كليا، فتجاوزت مناصب الشغل المستحدثة 450 ألف منصب شغل منذ سنة 2011، لكن منذ سنة 2015 تراجعت عدد المناصب المستحدثة بسبب سياسة التقشف المنتهجة من قبل الحكومة في ظل انخفاض أسعار البترول وكذا تجميد بعض الأنشطة بسبب تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها والتي كانت تمول من قبل ANSEJ، حيث أنه من خلال الجدول نلاحظ ان عدد المناصب المستحدثة من قبل ANSEJ عرفت تراجعا كبيرا خلال سنتي 2015-2016 وهو ما أثر على مجموع المناصب المستحدثة وهو راجع لشروط التأهيل التي فرضتها الوكالة على المستثمرين للحصول على الدعم باشتراط شهادة جامعية أو شهادة التكوين المهني، أما فيما يخص نسبة مساهمة هذه الوكالة الى اجمالي العمالة المشتغلة سنة 2016 فهي تقارب 40%، ذلك أن هذه الوكالات استطاعت ان توفر ما يقارب 4.5 مليون منصب شغل منذ سنة 2000، وتعتبر ANDI الأكثر استحداثا لمناصب الشغل لأنها تمول الاستثمارات الوطنية والأجنبية وبنسبة تفوق 50-60% تليها ANGEM بنسبة تقارب 25% ثم ANSEJ بنسبة تقارب 20% وفي الأخير CNAC باعتبارها تمول فئة عمرية معينة وبنسبة لا تتجاوز 10%.

**3- دور البرامج التشغيلية في استحداث مناصب الشغل-الدراسة القياسية-**

سنحاول من خلال ما تم عرضه سابقا بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن العلاقة بين وكالات الدعم واستحداث مناصب شغل جديدة.

**1-3 بناء النموذج**

النموذج هو تقديم أو عرض مبسط وعام للوضعية المعقدة التي عادة ما تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، وهو يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في الظاهرة المدروسة وعلاقات التأثير المتبادل بينها[17]، أي دراسة العلاقات التفسيرية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرة التابعة، ومن أجل محاولة بناء نموذج قياسي يعبر عن دراستنا سنستخدم عدد الوظائف المستحدثة من قبل أجهزة الدعم كمتغيرات مستقلة، أما اجمالي الوظائف المستحدثة من قبل الحكومة فستعبر لنا عن المتغير التابع، ومنه نفترض أن الصيغة الخطية للنموذج من الشكل التالي:

$EMPL=b_0+b_1*ANDI+ b_2*CNAC+ b_3*ANSEJ+ b_4*ANGEM+ \mu$

**حيث:**

**EMPL**: اجمالي الوظائف المستحدثة من قبل الدولة (المتغير التابع)؛

**ANDI**: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛

**CNAC**: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛

**ANSEJ**: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

**ANGEM**؛ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛

$b_{0-4}$: تعبر عن معلمات المتغيرات المستقلة؛

**μ**: متغير عشوائي يعبر عن تأثيرات العوامل خارج النموذج.

ولتقدير معلمات النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وبالاعتماد على برنامج Eviews 9 وبعد القيام بالتعديلات المناسبة، ظهرت نتائج تقدير النموذج الخطي كما هو موضح في الجدول رقم 03.

وعليه تقدر المعادلة كما يلي:

$\widehat{EMPL}$=-1696243.68 + 20.67***ANDI** + 133.6***ANSEJ** - 19.28***ANGEM**3***CNAC** - 4.32

$T_c$ (1.065) (2.28) (4.62) (1.16) (2.18)

$\alpha$=0.003412 n=1.38 DW=11.48 F=0.88$R^2$=

حيث $\widehat{EMPL}$ القيمة المقدرة لمناصب الشغل المستحدثة من قبل الدولة.

**3**

**-2 الدراسة الاقتصادية للنموذج**

من خلال النموذج المقدر يمكن توضيح مدى مساهمة وكالات دعم التشغيل في خلق مناصب جديدة:

- تدل القيمة (-1696243.68) على أنه في حالة عدم اعتماد الدولة على برامج الدعم فإنها ستخسر مناصب شغل أخرى، والذي يعبر عن مدى أهمية هذه الوكالات في استحداث مناصب الشغل؛
- تدل الإشارة الموجبة للمتغير ANDI على وجود علاقة طردية بين هذا البرنامج والمناصب المستحدثة، حيث إذا تغير ANDI بوحدة واحدة زادت مناصب الشغل بـ 20.67 وحدة، أي أن $b_1$ ذو معنوية اقتصادية؛
- تدل الإشارة الموجبة للمتغير CNAC على وجود علاقة طردية بين هذا البرنامج والمناصب المستحدثة، حيث إذا تغير CNAC بوحدة واحدة زادت مناصب الشغل بـ 133.62 وحدة، أي أن $b_2$ ذو معنوية اقتصادية؛
- تدل الإشارة السالبة للمتغير ANSEJ على وجود علاقة عكسية بين هذا البرنامج والمناصب المستحدثة، حيث إذا تغير ANSEJ بوحدة واحدة انخفضت مناصب الشغل بـ 4.33 وحدة، وهو ما يعكس النظرية الاقتصادية، وسبب هذا التذبذب في مناصب الشغل المستحدثة وخاصة في السنوات الأخيرة بسبب العوائق الإدارية؛
- تدل الإشارة السالبة للمتغير ANGEM على وجود علاقة عكسية بين هذا البرنامج والمناصب المستحدثة، حيث إذا تغير ANGEM بوحدة واحدة انخفضت مناصب الشغل بـ 19.28 وحدة، وهو ما يعكس النظرية الاقتصادية، وسبب هذا التذبذب في عدد المشاريع والقروض الممنوحة، والتصريح الفعلي بعدد المناصب المستحدثة.

**3-3 الدراسة الاحصائية للنموذج**

- **معامل التحديد: $R^2$=0.87** والتي تدل على أن 86.77% من التغيرات الحاصلة في مناصب الشغل سببها التغير في الحاصل في المناصب المستحدثة من

قبل وكالات الدعم خلال فترة الدراسة، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية، أي أن النموذج مقبول مبدئيا.

**أ- اختبار المعنوية**

**أ-1 اختبار معنوية المعالم**

- **اختبار ستودنت T test**

من خلال **الجدول** رقم **03** نلاحظ أن قيمة ستودنت لمعلمات المتغيرات أكثر من القيمة الجدولية $T_{tab(10,0.05)}$ =2,22 ($T_{tab} < T_c$)، حيث أن N=12 ومستوى المعنوية 0.05، كما أن احتمال الخطأ للمتغيرات أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بوجود علاقة بين المتغيرات واستحداث مناصب الشغل.

**أ-2 اختبار المعنوية الكلية للنموذج**

- **اختبار فيشر F test**

والهدف من هذا الاختبار هو اختبار الانحدار ككل، حيث نقوم بمقارنة قيمة فيشر المحسوبة بالمجدولة عند مستوى معنوية 0.05، ودرجتي حرية $\alpha_1$=k,$\alpha_2$=n-k-1، حيث k=4 وn=12.

نلاحظ بأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ($F_{tab}$=6.04 <$F_c$=11.48)، فهذا يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين وكالات الدعم والمناصب المستحدثة.

**ب- تشخيص النموذج**

**ب-1 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء**

لدينا قيمة $d^*_{cal}$=1.98 وبمقارنتها بالقيمتين الجدوليتين $d^*_1$=0.69 - $d^*_2$=1.97 عند k'=4 و n=12 فهي تقع في المجال ] $d^*_1$،4-$d^*_2$ [ أي ] 1.97-3.31 [، أي مجال عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ومنه من خلال النتائج الإحصائية يمكننا الاستنتاج أن النموذج مقبول، وللتأكد أكثر نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي.

Autocorrelation correlation LM test-: حسب **الجدول** رقم **04** فإن قيم AC اغلبها أقل من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

Breusch-godfrey- حسب هذا الاختبار فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي كما هو موضح في **الجدول** رقم **05**.

**ب-2 اختبار عدم ثبات التباين:**

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين كما هو موضح في **الجدول** رقم **06**.

**ج- جودة واستقرارية النموذج**

**ج-1 جودة النموذج**

من خلال **الجدول** رقم **07** نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

**ج-2 التوزيع الطبيعي:**

للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم Jarque-Bera، فوجد من خلال **الجدول** رقم **08** أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية ($\alpha$>0.05) وهوما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B=0.4 اقل من $\chi^2$=5.7، وهو ما يؤكد أن النموذج يخضع للتوزيع الطبيعي.

**ج-3 اختبار الاستقرارية**

من خلال **الجدول** رقم **09** وباستخدام CUSUM test نجد أن التمثيل داخل مجال المعنوية، نقبل بأن النموذج مستقر عند درجة معنوية 0.05،

**الخاتمة:**

ختاما يمكن اعتبار آليات تنظيم سوق العمل في الجزائر في إطار تنفيذ السياسة العامة للتشغيل يعتبر حتمية لجأت لها الحكومة الجزائرية من أجل معالجة الاختلالات الموجودة في سوق العمل، حيث تشير الجهود المبذولة الى تحسين وضعية التشغيل والتقليل من معدلات البطالة، حيث ساهمت برامج ترقية ودعم تشغيل الشباب في استحداث أكثر من 2 مليون منصب شغل منذ استحداثها وأصبحت تساهم في أكثر من الثلث في القوة العاملة المشتغلة.

وبالعودة للدراسة القياسية التي قمنا بها استطعنا بناء نموذج قياسي سليم اقتصاديا واحصائيا، ويمكن استخدامه لقياس تأثير الآليات والبرامج المعتمدة من طرف الدولة في استحداث مناصب الشغل، كما يمكن استخدامه للتنبؤ، حيث تجاوزت القوة التفسيرية للنموذج 87%، أي أن التغيرات الحاصلة في مناصب الشغل المستحدثة سنويا تتسبب فيها آليات الدعم بنسبة 87%.

## الأشكال والرسومات البيانية:

### الجدول رقم 01: تطور حجم العمالة المشتغلة ومعدل التشغيل خلال الفترة 2000-2016

**الوحدة: ألف عامل**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القوة العاملة | 8850 | 8568 | 8680 | 8762 | 9469 | 9492 | 10109 | 9968 | 10315 |
| العمالة المشتغلة | 5726 | 6229 | 6653 | 6684 | 7798 | 8044 | 8869 | 8594 | 9146 |
| العمالة العاطلة | 2637 | 2339 | 2027 | 2078 | 1671 | 1448 | 1240 | 1374 | 1169 |
| معدل التشغيل* % | 64,70 | 72,70 | 76,65 | 76,28 | 82,35 | 84,75 | 87,73 | 86,22 | 88,67 |
| **السنوات** | **2009** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** | |
| القوة العاملة | 10544 | 10812 | 10661 | 11423 | 11964 | 11453 | 11932 | 12117 | |
| العمالة المشتغلة | 9472 | 9735 | 9599 | 10170 | 10788 | 10239 | 10594 | 10845 | |
| العمالة العاطلة | 1072 | 1077 | 1062 | 1253 | 1176 | 1214 | 1338 | 1272 | |
| معدل التشغيل* % | 89,83 | 90,04 | 90,04 | 90,03 | 90,17 | 89,40 | 88,79 | 89,50 | |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء www.ONS.dz

- احصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارير المنظمة العالمية للعمل www.OIT.org
- * معدل التشغيل= (العمالة المشتغلة/القوة العاملة)×100

### الجدول رقم 02: مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة الدعم خلال الفترة 2005-2016

| السنوات | ANDI | CNAC | ANSEJ | ANGEM | المجموع | اجمالي الوظائف | المساهمة في التشغيل % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2005** | 78951 | 5159 | 30376 | 4994 | 119480 | 571539 | 7,11 |
| **2006** | 123583 | 6078 | 24500 | 33331 | 187492 | 759031 | 8,56 |
| **2007** | 157295 | 6949 | 22685 | 25847 | 212776 | 971807 | 11,31 |
| **2008** | 196754 | 5781 | 31626 | 63148 | 297309 | 1269116 | 13,88 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 16,72 | 1583611 | 314495 | 91101 | 57915 | 9574 | 155905 | **2009** |
| 19,29 | 1878252 | 294641 | 77934 | 60133 | 15804 | 140770 | **2010** |
| 24,05 | 2308414 | 430162 | 161417 | 92682 | 35953 | 140110 | **2011** |
| 27,61 | 2807798 | 499384 | 219641 | 129203 | 59125 | 91415 | **2012** |
| 30,23 | 3260813 | 453015 | 166053 | 96233 | 41786 | 148943 | **2013** |
| 36,37 | 3723934 | 463121 | 176315 | 93140 | 42707 | 150959 | **2014** |
| 38,61 | 4090218 | 366284 | 126152 | 51570 | 37921 | 150641 | **2015** |
| 39,94 | 4331293 | 241075 | 32045 | 22766 | 21850 | 164414 | **2016** |

**المصدر:** من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- **www.andi.dz, Andi news, Bulletin trimestriel, N° 01-30.**
- **www.mdipi.gov.dz, Bulletin d'information statistique de la PME N° 04-30.**
- **www.ons.dz www.angem.dz. www.ansej.org.dz.**

**الشكل رقم 01: مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة الدعم خلال الفترة 2005-2016**

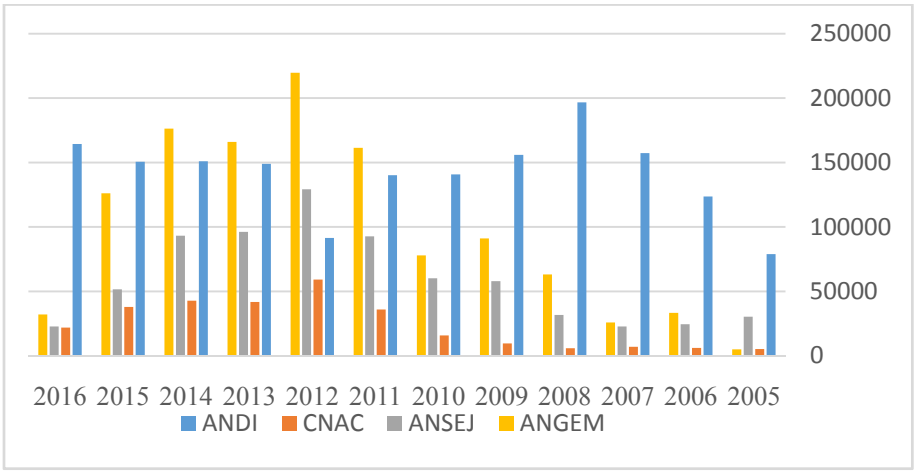


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 02

**الجدول رقم 03: نتائج تقدير النموذج الخطي لمناصب الشغل بدلالة أجهزة الدعم**

Dependent Variable: EMPL
Method: Least Squares
Date: 11/02/17 Time: 16:37
Sample: 2005 2016
Included observations: 12

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -1696244. | 1592028. | -1.065461 | 0.3220 |
| ANDI | 20.67384 | 9.045985 | 2.285416 | 0.0562 |
| CNAC | 133.6162 | 28.88668 | 4.625529 | 0.0024 |
| ANSEJ | -4.326759 | 26.54081 | -1.985972 | 0.0625 |
| ANGEM | -19.28594 | 16.86063 | -2.175864 | 0.0456 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.867677 | Mean dependent var | 2296319. |
| Adjusted R-squared | 0.792064 | S.D. dependent var | 1328691. |
| S.E. of regression | 605883.1 | Akaike info criterion | 29.76110 |
| Sum squared resid | 2.57E+12 | Schwarz criterion | 29.96314 |
| Log likelihood | -173.5666 | Hannan-Quinn criter. | 29.68629 |
| F-statistic | 11.47522 | Durbin-Watson stat | 1.982569 |
| Prob(F-statistic) | 0.003402 | | |

**المصدر**: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 09.

## الجدول رقم 04: نتائج اختبار الارتباط الذاتي AC

Date: 11/02/17 Time: 16:33
Sample: 2005 2016
Included observations: 12

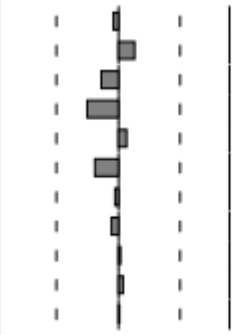

| Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1 | -0.048 | -0.048 | 0.0355 | 0.851 |
| | | 2 | 0.151 | 0.149 | 0.4168 | 0.812 |
| | | 3 | -0.162 | -0.152 | 0.9072 | 0.824 |
| | | 4 | -0.291 | -0.339 | 2.6877 | 0.611 |
| | | 5 | 0.081 | 0.118 | 2.8454 | 0.724 |
| | | 6 | -0.215 | -0.151 | 4.1400 | 0.658 |
| | | 7 | -0.032 | -0.222 | 4.1735 | 0.760 |
| | | 8 | -0.060 | -0.082 | 4.3240 | 0.827 |
| | | 9 | 0.023 | 0.056 | 4.3543 | 0.887 |
| | | 10 | 0.045 | -0.136 | 4.5222 | 0.921 |
| | | 11 | 0.008 | -0.099 | 4.5336 | 0.952 |

**المصدر**: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 09.

## الجدول رقم 05: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.689250 | Prob. F(1,6) | 0.4382 |
| Obs*R-squared | 1.236462 | Prob. Chi-Square(1) | 0.2662 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 11/02/17 Time: 16:40
Sample: 2005 2016
Included observations: 12
Presample missing value lagged residuals set to zero.

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -229616.9 | 1651905. | -0.139001 | 0.8940 |
| ANDI | 1.445273 | 9.416041 | 0.153491 | 0.8830 |
| CNAC | -8.751914 | 31.37410 | -0.278953 | 0.7896 |
| ANSEJ | 1.199408 | 27.18870 | 0.044114 | 0.9662 |
| ANGEM | 1.810995 | 17.38520 | 0.104169 | 0.9204 |
| RESID(-1) | 0.382880 | 0.461184 | 0.830211 | 0.4382 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.103038 | Mean dependent var | 1.41E-09 |
| Adjusted R-squared | -0.644429 | S.D. dependent var | 483327.5 |
| S.E. of regression | 619796.5 | Akaike info criterion | 29.81902 |
| Sum squared resid | 2.30E+12 | Schwarz criterion | 30.06148 |
| Log likelihood | -172.9141 | Hannan-Quinn criter. | 29.72926 |
| F-statistic | 0.137850 | Durbin-Watson stat | 1.555820 |
| Prob(F-statistic) | 0.976954 | | |

**المصدر**: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 09.

## الجدول رقم 06: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.443907 | Prob. F(4,7) | 0.7743 |
| Obs*R-squared | 2.428036 | Prob. Chi-Square(4) | 0.6576 |
| Scaled explained SS | 0.554513 | Prob. Chi-Square(4) | 0.9680 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/02/17 Time: 16:27
Sample: 2005 2016
Included observations: 12

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -1.77E+11 | 7.62E+11 | -0.231698 | 0.8234 |
| ANDI | 2917600. | 4331512. | 0.673575 | 0.5222 |
| CNAC | -6402324. | 13831883 | -0.462867 | 0.6575 |
| ANSEJ | 4351671. | 12708602 | 0.342419 | 0.7421 |
| ANGEM | -1293494. | 8073415. | -0.160216 | 0.8772 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.202336 | Mean dependent var | 2.14E+11 |
| Adjusted R-squared | -0.253472 | S.D. dependent var | 2.59E+11 |
| S.E. of regression | 2.90E+11 | Akaike info criterion | 55.91931 |
| Sum squared resid | 5.89E+23 | Schwarz criterion | 56.12136 |
| Log likelihood | -330.5159 | Hannan-Quinn criter. | 55.84451 |
| F-statistic | 0.443907 | Durbin-Watson stat | 2.986852 |
| Prob(F-statistic) | 0.774288 | | |

**المصدر**: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 09.

**الجدول رقم 07: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)**

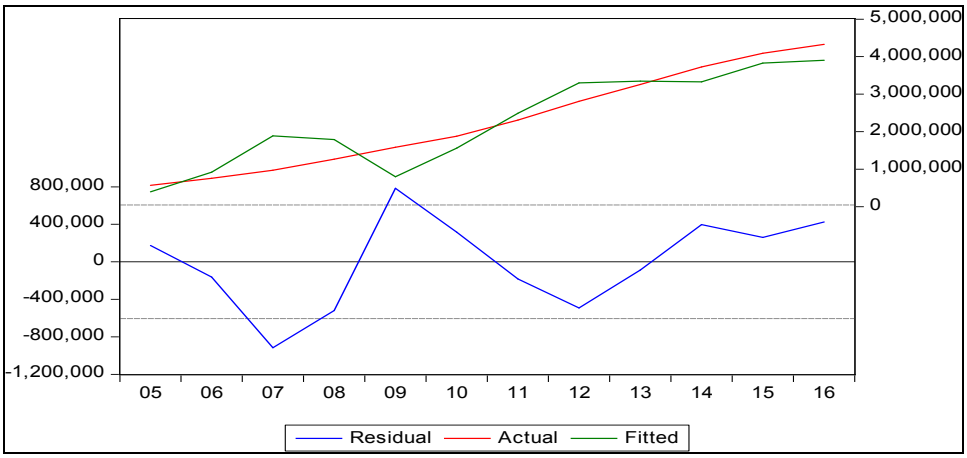


**المصدر**: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 09.

**الجدول رقم 08: التوزيع الطبيعي للبواقي**

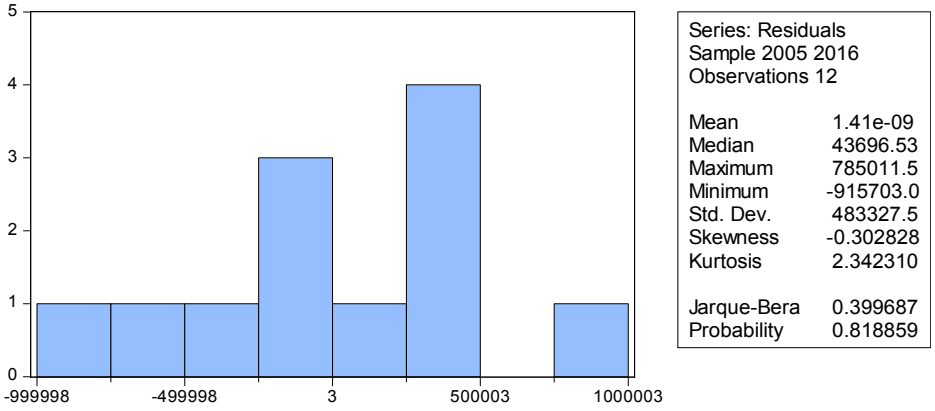


**المصدر**: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 09.

**الجدول رقم 09: نتائج تقدير النموذج الخطي لمناصب الشغل بدلالة وكالات الدعم**

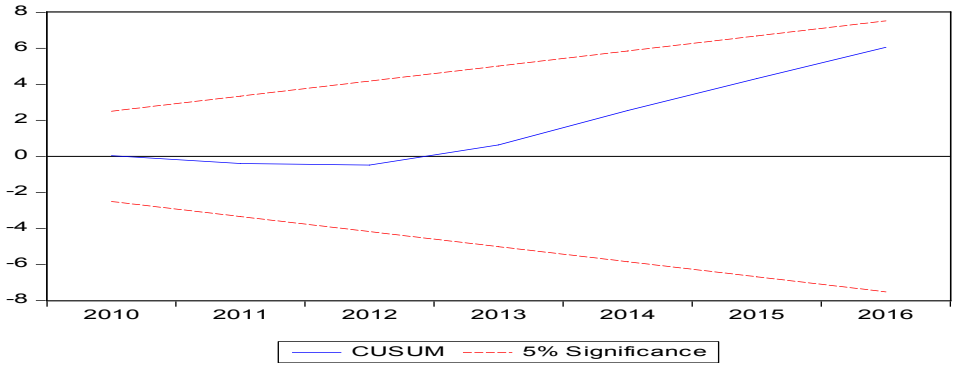


**المصدر**: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 09.

## الهوامش:

[1] مصطفى طويطي، **استراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية-التجربة الجزائرية نموذجا-**. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2015/07، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 16.

[2] عمر شريف، العياشي زرزار، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر**. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2013/10، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 60.

[3] سليمان بوفاسة، موسى سعداوي، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة-دراسة عن ولاية المدية-**. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 2015/31، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 40.

[4] حميد بوزيدة، **مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر**. ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية، البحرين، أكتوبر 2010، ص ص 79،80.

[5] عبد الحميد قومي، حمزة عايب، **سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**. ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

[6] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **الأمر الرئاسي المتعلق بتطوير الاستثمار**. الجريدة الرسمية رقم 47 (2001)، **الأمر الرئاسي رقم 01-03** مؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001، ص 4.

[7] بالاعتماد على معلومات متوفرة على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: ***www.andi.dz***

[8] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**. الجريدة الرسمية رقم 44 (1994)، **المرسوم التنفيذي رقم 94-188** مؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق لـ 06 جويلية 1994، ص 5.

[9] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **مرسوم رئاسي متعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين 30-50 سنة، ويتولى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تنفيذه**. الجريدة الرسمية رقم 44 (1994)، **المرسوم الرئاسي رقم 10-156** مؤرخ في 07 رجب 1431 الموافق لـ 20 جوان 1994، ص 8.

[10] بالاعتماد على معلومات متوفرة على موقع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: ***www.cnac.dz***

[11] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون الأساسي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**. الجريدة الرسمية رقم 52 (1996)، **المرسوم التنفيذي رقم 96-296** مؤرخ في 24 ربيع الأول 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، ص 12.

[12] بالاعتماد على معلومات متوفرة على موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: ***www.ansej.org.dz***

[13] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون الأساسي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**. الجريدة الرسمية رقم 06 (2004)، **المرسوم التنفيذي رقم 04-14** مؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 22 جانفي 2004، ص 8.

[14] بالاعتماد على معلومات متوفرة على موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: ***www.angem.dz***

[15] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف**. الجريدة الرسمية رقم 73 (2005)، **المرسوم التنفيذي رقم 04-14** مؤرخ في 05 شوال 1426 الموافق لـ 07 نوفمبر 2005، ص 8.

[16] بالاعتماد على معلومات متوفرة على موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف: ***www.marw.dz***

[17] مكيد علي، **الاقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 9.